

هنا شعبنا بعيد الفطر ودعا للتكافل الاجتماعي

د. بحري في خطبة العيد: أمريكا وإسرائيل تسعيان لتدمير الإنجازات الديمقراطية التي أوصلت الإسلاميين للحكم واجب الجيش المصري حماية الحدود والحفاظ على الشعب



هنا د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أبناء شعبنا الفلسطيني بحلول عيد الفطر المبارك، داعياً لزيارة بيوت الشهداء وتفقد أهالي الأسرى وأيتام فلسطين بمناسبة العيد. وأضاف بحر خلال خطبة العيد التي ألقاها في ساحة الكتبية أن الولايات المتحدة والكيان الصهيوني تسعيان لتدمير الإنجازات الديمقراطية التي أوصلت الإسلاميين للحكم في بعض الدول العربية، وفي مقدمة ذلك إفشال التجربة الديمقراطية في فلسطين.

وأكد أن أمريكا لا تخفي رغبتها في هدم القوانين والدساتير العربية في دول الربيع العربي التي تضع الإسلام منها في القلب والصميم. وحذر بحر من عواقب الحملة الإعلامية التحريضية على غزة ومقاومتها، منوها إلى حرص غزة والمقاومة على أمن مصر وريادتها على مستوى العالم العربي والإسلامي، مشدداً على أن غزة لا تتدخل في الشأن المصري الداخلي

أو أي من الدول العربية والإسلامية.

وشدد بحر في خطبته على أن واجب الجيش المصري يتمثل في حماية حدود الجمهورية والمحافظة على

المفاوضات مع العدو الصهيوني، مضيفاً بأن المفاوضات عبثية ومضيعة للوقت ولا نتائج ايجابية لها على قضيتنا وشعبنا.

السلم الاجتماعي داعياً كل الأحرار في مصر والعالم للمحافظة على مكانة مصر بين دول العالم. وندد بحر بقرار سلطة رام الله العودة لمسلسل



نواب التشريعي لدى زيارتهم بيت الشهيد أحمد الجعبري



نواب التشريعي لدى زيارتهم بيت الشيخ الشهيد أحمد ياسين



النائب الحلايقة: لن يخرج أي اتفاق عن منظومة "أمن إسرائيل"

واستدركت: "سيصل المفاوضات الفلسطينية إلى قناعه تامة بأن المفاوضات ستظل هكذا إلى الأبد، جانب يتنازل وآخر يحقق الامتيازات". وفي السياق نفسه، لفتت النائب في المجلس التشريعي إلى أن "المفاوضات تجري بغياب قصري للطرف المصري". وقالت: "إن قيادة السلطة لأجل ذلك لا غياب الدور المصري- لن تستطيع أن تغمض عينها من المفاجآت المقبلة المترتبة على اللقاءات العنيفة". تجدر الإشارة إلى أن وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري شكل مؤخراً لجنة أمنية تتكون من ٢٠ خبيراً أمنياً أميركياً، يرأسها الجنرال المتقاعد جون ألن، تعمل على بحث الترتيبات الأمنية في حال انسحبت (إسرائيل) من الضفة. وستكون مهمة اللجنة وضع خطة أمنية تحافظ على أمن (إسرائيل) الذي تلتزم به بشكل كامل الولايات المتحدة.

قالت سميرة الحلايقة النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني "إن السلطة ستواصل التنسيق الأمني مع الاحتلال لحمايته وأمنه في أي اتفاق مقبل معه، حتى في المناطق التي يسيطر عليها الجانب الفلسطيني". وأكدت الحلايقة في تصريح صحفي أن أي اتفاق مقبل "لن يخرج عن منظومة إحقاق أمن إسرائيل". وأضافت: "الاستعدادات الأمنية كنا نسمع عنها منذ عام ١٩٩٦ وهي بالمناسبة لم تنته (..). جيش الاحتلال يدخل كل المناطق الفلسطينية بحسب تقسيمات أو سولو وبدون اعتراض أو منع السلطة؛ بسب وجود بند لن يتغير أبداً فيما يتعلق بالتنسيق الأمني والمختص بأمن الاحتلال". وأشارت الحلايقة إلى أن الاحتلال يريد بالمفاوضات كسب الوقت؛ لتوسعة الاستيطان ونهب الأراضي "وترسيخ واقع احتلالي بغرض يمر عبر قنوات التقنين والتشريع للاحتلال ليس إلا".

التشريعي يدين اعتداء

أمن السلطة على النائب خالدة جرار

مؤكد أن هذا الاعتداء يضيف مزيداً من القناعة حول الاتمهات الكامل للحريات العامة والخاصة ومن بينها حرية الرأي والتعبير في عموم الضفة الغربية التي تدار من خلال نهج بوليسي استبدادي ضمن تبعية أمنية أثم مع الاحتلال بحيث لا تعرف لشعبنا وحقوقه وثوابته فيها مكاناً أو طريقاً. ودعا بحر الفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية لإدانة هذا الاعتداء وفضح السلوكيات والممارسات الاستبدادية للسلطة وأجهزتها الأمنية ضد نواب الشعب الفلسطيني وسائر أبناء شعبنا.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي اعتداء الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله على النائب خالدة جرار لدى مشاركتها في مسيرة احتجاج ضد قرار استئناف المفاوضات في مدينة رام الله. وأكد بحر في بيان صحفي أن هذا الاعتداء يشكل عملاً بالغ الخطورة ويمثل انتهاكاً صارخاً للحصانة البرلمانية التي يمثلها نواب المجلس التشريعي. وأشار بحر إلى أن هذا الاعتداء يعبر بوضوح عن روح العداء للقانون والدستور التي يحكم سلوك وأداء سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية،

قدم لهم واجب العزاء

د. بحر يلتقي عائلات ضحايا جرائم القتل بغزة ويعددهم بمحاكمات سريعة وعادلة

بالنيابة العامة ستقوم بالانتهاء من التحقيق في ملفات جرائم القتل وستقدم هذه الملفات إلى هيئة قضائية خاصة لتقوم بالنظر على وجه الاستعجال في تلك القضايا دون المساس بالإجراءات القانونية للمتهمين في تلك الجرائم، وضمان حقهم في الدفاع عن أنفسهم. كما أكد بحر أن الحكومة ستقوم بتنفيذ أحكام المحاكم وفق القانون حتى لو وصلت العقوبة إلى حد الإعدام. كما وعد بحر بالانتهاء من إصدار قانون عقوبات عصري يضمن القصاص من المجرمين ويحد من ظاهرة الاعتداء على الغير بدون وجه حق. ووعد أن تقوم لجان المجلس بدورها الرقابي للتأكد من قيام الحومة بدورها في تنفيذ أحكام القضاء وفقاً للأصول القانونية. وكان بحر قد قام بزيارة عائلة التلباني في وقت سابق وقدم لهم التعازي بمقتل ابنهم المغدور، واعداداً إياهم بتكثيف الجهود لضمان ملاحقة الجناة قضائياً وإجراء محاكمة سريعة للقتلة والمجرمين.

التقى الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عائلات ضحايا جرائم القتل بغزة وذلك في مكتبه بمقر المجلس التشريعي، بحضور رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي النائب إسماعيل الأشقر وعدد من نواب المجلس. وطالب ممثلو العائلات التي التقت بحر في ختام مسيرة محمولة جابت شوارع مدينة غزة بضرورة اتخاذ إجراءات قانونية عاجلة لمقاضاة المجرمين القتلة والقصاص منهم وفق القانون تجنباً لإشكاليات عائلية وعشائرية، خاصة أن المجتمع الفلسطيني مجتمع يتسم بالترابط الأسري والعشائري. كما طالب ممثلو العائلات الحكومة بالقصاص السريع تجنباً لمزيد من النزاعات العائلية. وتقدمت كل من عائلة التلباني ومهدي وأبو شرخ وعليان واللوخ والغلبان بشرح تفصيلي حول قضايا القتل التي تمت بحق أبنائهم. من جهته أكد بحر على أن الحكومة ممثلة

طالب الحكومة بإجراءات قانونية عاجلة لملاحقة الجناة قضائياً

المجلس التشريعي يستنكر جريمة قتل المواطن عليان التلباني



وعبر د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي عن أسفه واستنكاره لهذا العمل الجبان الذي يتنافى مع أخلاق شعبنا الفلسطيني الحر الأبي.

وطالب بحر السلطة التنفيذية باتخاذ الإجراءات القانونية العاجلة بحق الجناة من أجل تقديمهم إلى العدالة حتى تأخذ مجراها وأقصى سرعة ممكنة، وذلك حقناً للدماء والقصاص من الجناة.

استقبلت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني وعدد من النواب أبناء عشيرة التلباني، وعلى رأسها والد المغدور عليان محمد التلباني وعدد من وجهاء المحافظة الوسطى.

واستمعت رئاسة التشريعي إلى تفاصيل الحادث الإجرامي الذي قامت به مجموعة مجرمة وخارجة عن القانون بالاعتداء على مسكنهم، وقتل المغدور وجرح عدد من أفراد العائلة.

خلال حفل إفطار في معهد الأمل للأيتام

د. بحر يدعو لتحقيق الوحدة

والتكافل الاجتماعي بين أبناء شعبنا



وعبر بحر عن تقديره للجهود التي يبذلها المعهد والقائمين عليه لتوفير كل مستلزمات الأيتام وتقديم الرعاية والعناية لهذه الشريحة التي أوصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث ضمن لمن يكفل يتيم أن يدخل الجنة. وأكد بحر أن المجلس التشريعي يسعى لسن القوانين التي تحمي حقوق اليتيم وتكفل له الاندماج الآمن بالمجتمع. وفي ختام مأدبة الإفطار قام د. بحر بتوزيع حلوى العيد على الأيتام من أبناء المعهد.

شدد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني على ضرورة تجسيد معاني التكافل والتضامن الاجتماعي بين كافة فئات الشعب الفلسطيني في شهر رمضان الفضيل بما يعزز الوحدة الحقيقية بين أبناء شعبنا. جاء ذلك خلال حفل الإفطار الجماعي في معهد الأمل للأيتام بحضور أهالي أبناء المعهد. وكان في استقبال بحر لدى وصوله المعهد عبد الماجد الخضري رئيس مجلس إدارة المعهد ونائبه د. محمد الأعرج وأعضاء مجلس إدارة المعهد والأيتام من أبناء معهد الأمل.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

عباس يقود مفاوضات
تصفية القضية
الفلسطينية

لعل من أعظم البلايا وأفدح المصائب أن يتم اختطاف قضية وطن وشعب ورهنها لمزاج شخص أو مجموعة من الأشخاص الذين ارتبطت مصالحهم ومصائرهم بمصالح ومصير عدوهم، فباتوا لا ينظرون إلى الوطن وقضاياه الكبرى إلا بما يتوافق مع أمزجتهم الخاصة ومصالحهم الشخصية وأجنداتهم الغربية التي تتناقض تماما مع حقوق شعبهم وثوابته الوطنية المعروفة .

تدور عجلة المفاوضات منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، ومع كل جولة تفاوضية كان السقف الفلسطيني الرسمي يزداد انخفاضا، وكان الموقف الفلسطيني التفاوضي للسلطة الفلسطينية يزداد هبوطا وانحدارا، فكان اتفاقات أوسلو والقاهرة وملحقاتها الأمنية البائسة التي ضربت حقوقنا الوطنية في العمق والصميم، وقبلت التفاوض وفتح النقاش على إمكانية التنازل عن القضايا الوطنية الكبرى كالقدس واللاجئين وغيرها، مروراً باتفاق واي ريفر ذو الصبغة الأمنية الصريحة، وصولاً إلى التفاهات الخطيرة التي أبرمتها السلطة في زمن أولمرت والتي كشفت عنها الوثائق الشهيرة التي أمانت للثام عنها قناة الجزيرة عام ٢٠١١م، والتي تحدثت عن استعداد فلسطيني غير مسبوق لتقديم تنازلات خطيرة وغير مسبوقة حول قضيتي القدس واللاجئين اللتان تشكلان لب وجوهر القضية الفلسطينية بما يفرغها من مضامينها الحقيقية ويشكل تصفية كاملة لقضيتنا الوطنية وطياً لصفتها الرسمية إلى الأبد .

لكن ذهاب أولمرت عن المسرح السياسي الإسرائيلي أدخل هذه التفاهات الخطيرة طور التجميد الفعلي، وجاء نتنيهاهو وأنتلافه اليميني الحاكم آنذاك بصيغ سياسية بالغة العجرفة والتشدد وجدت فيها قيادة السلطة إراقة لماء وجهها وإجباراً لها على إعلان الاستسلام التام دون أية « مكاسب » مهما كانت صغيرة أو محدودة.

وبالرغم من الجهود الأمريكية المحمومة التي بذلت لإعادة إطلاق قطار التسوية طيلة السنوات الماضية، وإعلان السلطة اشتراطاته الشهيرة حول تجميد الاستيطان وقبول إسرائيل حدود العام ٦٧ كمرجعية للمفاوضات وإطار للحل، إلا أن شدة الضغوط وأشكال الترغيب والترهيب الأمريكية قادتها إلى قبول استئناف المفاوضات مع الاحتلال بشكل مجاني دون تحقيق أي من اشتراطاتها التي أصمت بها أذان وأسماع شعبنا والعالم طيلة المرحلة الماضية .

وكي تحافظ الإدارة الأمريكية على شيء من الدماء في وجه السلطة فقد أوعزت إلى حكومة الاحتلال لإطلاق سراح عشرات الأسرى القدامى على عدة دفعات، وهو ما تحاول السلطة تسويقه كونه « مكسباً وطنياً » و « انتصاراً مهما » على الاحتلال .

وكي لا تختلط الأمور، وكى تنجلي الحقائق بشكل تام أمام أبناء شعبنا، فإننا نؤكد أننا مع إطلاق سراح أي أسير فلسطيني من سجون الاحتلال الصهيوني البغيض باعتباره مكسباً وطنياً من حيث المبدأ ، وذلك انطلاقاً من موقع قضية الأسرى المركزية في عمق أجندة ووجدان شعبنا ، إلا أننا في الوقت نفسه نرفض مبدأ إنجاز الصفقات على حساب الوطن وقضاياه الكبرى، أو مقايضة قضية من قضايانا الوطنية أو جزء منها بالتنازل عن القضايا الأخرى، وخاصة حق العودة والقدس .

فوق ذلك فإن العديد من الأسرى قد شارفت مدة محكوميتهم على الانتهاء وغالبيتهم من حركة فتح.

وليس بخاف على أحد أن قبول حكومة الاحتلال بالإفراج عن عشرات الأسرى القدامى ليس اعتباطياً أو دليلاً على حسن نية الاحتلال، وأن إسرائيل لم تكن لتقدم على هذه الخطوة إلا كونها ثمناً محسوباً لتنازلات فلسطينية خطيرة على الجانب الآخر، عدا عن كونها توفر الغطاء الشرعي لمخططات التهويد والاستيطان المسعورة التي تكاد تلتهم ما تبقى من أرضنا المباركة.

إننا اليوم إزاء جريمة فلسطينية سلطوية بالغة الخطورة يتم اقترافها بعيداً عن التوافق الوطني والتفويض الشعبي والفصائلي، إذ أن قرار استئناف المفاوضات لم يتم طبعه وإنضاجه إلا في مطبخ عدد محدود للغاية من المسؤولين في السلطة في الوقت الذي رفضته وعارضته كل قوى وفصائل شعبنا باستثناء حركة فتح التي تخضع لإمرة أبو مازن وسياسته الانهزامية المعروفة تجاه الاحتلال.

إن الخطر الأكبر الذي يتهدد قضية شعبنا في المرحلة الراهنة يكمن في سعي أبو مازن للتساق مع الاحتلال والإدارة الأمريكية والانسجام مع طروحاتها التفاوضية، مستغلاً سيطرته التامة على مقاليد السلطة وحركة فتح و زمام الأمور في الضفة الغربية، وحالة الانقسام البغيض بين شقي الوطن الفلسطيني، ما يجعل الرجل أشد تقبلاً واستيعاباً للضغوط الإسرائيلية والأمريكية الرامية إلى إغلاق ملف حقوقنا وثوابتنا الوطنية وتصفية قضية شعبنا وفق مقاساتهم الخاصة.

إن تلك المفاوضات ليست بعيدة عما يحدث في مصر فالمؤامرة واحدة والمخطط الأسود واحد لتصفية القضية الفلسطينية وإفشال ثورات الربيع العربي.

إن الواجب الوطني يقتضي منا جميعاً كفلسطينيين أن نبادر لرص الصفوف وتوحيد الكلمة والموقف في وجه الردة التفاوضية الجديدة الرامية إلى طمس حقوقنا وثوابتنا الوطنية، ومنع أبو مازن وزمرته التفاوضية من التلاعب بقضية ومصير شعبنا ، والعمل على بلورة استراتيجية وطنية موحدة كفيلة بإنهاء الانقسام السياسي والجغرافي البغيض ووضع الأوليات والرؤى حول سبيل إنجاز حقوقنا الوطنية وإدارة الصراع مع الاحتلال.

« والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون »

النائب منصور تهنيئ

زوجة الأسير الريمائي بمولودهم "مجد"



وشددت منصور على ضرورة أن تُولى قضية الأسرى في سجون الاحتلال الاهتمام الأكبر شعبياً ورسمياً. معتبرة أن لجوء الأسرى لهذه الطريقة لإنجاب الأطفال يجب أن يكون كفيلاً بإيقاظ العالم ليدرك مدى قسوة سجون المحتل والتي يتحداها الأسرى بإصرار وتحد عظيم لم يسبق له مثيلاً.

يذكر أن الصورة تجمع النائب منى منصور، وزوجة الأسير عبد الكريم، وزوجة الأسير عمار الزين وولدها مهند والذي ولد عن طريق عملية إخصاب بعد تهريب حيوانات منوية للأسير من داخل مكان اعتقاله.

قدمت النائب عن محافظة نابلس منى منصور التهنية لزوجة الأسير عبد الكريم الريمائي بعد وضعها، مولودها الذكر الأول "مجد"، بعد عملية إخصاب أجريت بالمستشفى العربي التخصصي في مدينة نابلس بعد تهريب الحيوانات المنوية للأسير من داخل السجن.

وأعربت النائب منصور عن سعادتها بميلاد مجد والذي يعد المولود الثاني لأسير داخل سجون الاحتلال. بعد مهند طفل الأسير عمار الزين. واصفة هؤلاء الأطفال بـ "جيل التحدي والإصرار الذي جاء رغم سجون المحتل وقضبانته التي غيببت آباءهم لسنوات".

النائب عبد الجواد يطالب أجهزة فتح بوقف (عبثها) بالضفة

به في الانتخابات التشريعية قبل سبع سنوات ونصف، وعن حضورهم لمهرجانات وأنشطة مختلفة أيام الدعاية الانتخابية عام ٢٠٠٦ .

واستغرب عبد الجواد من سلوك الأجهزة الأمنية متسائلاً : لا أدري ماذا يريدون ولا هي مهمتهم .. وهل فرغوا من كافة المهمات الوطنية وهل قضوا على كل الجرائم والمجرمين بالضفة حتى تكون هذه مهمتهم، داعياً لوقف فوري لأعمال وأنشطة الأجهزة في الضفة ضد الشرفاء والشخصيات الوطنية.

طالب النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني ناصر عبد الجواد بإيقاف ما أسماه بـ " العبث " الذي تمارسه أجهزة فتح الأمنية التابعة لحكومة رام الله في الضفة المحتلة .

وأكد النائب عبد الجواد أنّ الأجهزة الأمنية بالضفة قامت بالتحقيق قبل نحو أسبوع مع نجله " أويس " وشقيقه " عودة " على قضايا انتهت منذ أكثر من سبع سنوات، واصفاً ذلك بـ "المهزلة ".

وكشف عبد الجواد أنّ التحقيق مع أقربائه تحوّر حول ما إذا كانا قد اعتقلا لدى المحتل، و سؤالهم عن انتمائهم التنظيمي وتوجهاتهم السياسية، وعن دورهم الذي قاموا

خلال زيارته في مكتبه

نواب الوسطى يناقشون مع وزير العمل قضية الخريجين بالمحافظة

على برنامج المسح الشامل لأيتام على مستوى قطاع غزة. ومن جانبه أكد الوزير الرقب أن الحكومة الفلسطينية أنفقت على برامج التشغيل المؤقت ٩٦ مليون شيكل سنوياً ، مستذكراً أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه البرامج.

و وعد الرقب النواب بمتابعة القضايا التي تم طرحها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها تخفيفاً على المواطنين.

وفي ذات السياق أكد الرقب على أن الحكومة الفلسطينية خصصت أرض مساحتها ٤٠ دونم في المحافظة الوسطى لإنشاء مدينة التدريب المهني والتي ستخدم كافة المحافظات على مستوى قطاع غزة.

ناقش نواب التشريعي عن المحافظة الوسطى عدد من القضايا مع وزير العمل والشئون الاجتماعية م. محمد الرقب وفي مقدمتهم قضية الخريجين وقضايا تختص المحافظة والعاطلين عن العمل فيها

وطالب النواب خلال زيارتهم للوزير في مكتبه بالوزارة بضرورة زيادة برامج التشغيل المؤقت تخفيفاً من هموم المواطنين وتحسيناً لظروفهم المعيشية الصعبة التي تسبب بها الحصار الظالم من قبل العدو الصهيوني.

وأثنى النائب الدكتور عبد الرحمن الجمل على الجهود التي تبذلها الوزارة من أجل تشغيل العاطلين عن العمل وتخفيفاً للأعباء التي يواجهها المواطنون، شاكرًا القائمين



ويستقبل وفداً من العلماء ورجال الإصلاح



وفد ديوان الموظفين العام يهنئ النائب الأول بالعيد



نواب التشريعي لدى زيارتهم بيت النائب إم نضال فرحات



وزير الزراعة علي الطرشاوي يهنئ النائب الأول بحلول عيد الفطر السعيد



د. بحر يهنئ جموع المصلين بعيد صلاة عيد الفطر السعيد



نواب التشريعي لدى زيارتهم بيت الشيخ المرحوم محمد شمعة



قيادة حركة الاحرار تهنئ نواب التشريعي بالعيد



نواب التشريعي لدى زيارتهم بيت المهندس الشهيد اسماعيل ابو شنب



رئاسة ونواب التشريعي يتبادلون التهاني بالعيد



د. بحر يستقبل وفدا من القضاء الشرعي برئاسة د. حسن الجوجو



نواب التشريعي لدى زيارتهم بيت الدكتور الشهيد عبد العزيز الرنتيسي



ويستقبل النائب جمال الخصري مهنتا بالعيد

هنا الناجحين وأشاد بأداء وزارتي التعليم والداخلية

المجلس التشريعي يزور المتفوقين في الثانوية العامة

زار وفد برلماني برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي المتفوقين في امتحانات الثانوية العامة في كافة محافظات قطاع غزة. د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي المتفوقين في امتحانات الثانوية العامة في كافة محافظات قطاع غزة. د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي المتفوقين في امتحانات الثانوية العامة في كافة محافظات قطاع غزة.

المعوقات المختلفة من انقطاع التيار الكهربائي وغير ذلك من المعوقات التي وضعها الاحتلال. وأضاف بحر أن الطلبة المتفوقين وصلوا لهذا التفوق بفضل الله، مشيراً إلى أن معظمهم يحفظ القرآن الكريم. من جانبهم تقدم ذوي الطالبات بالشكر للوفد على الزيارة، معتبرين إياها بمثابة محفز كبير لمواصلة بناتهم الدراسة والحياة الجامعية مستقبلاً. وعبر ذوي الطالبات عن اعتزازهم بالإنجاز العلمي الذي حصلن عليه، مؤكدين على أن هذا الانجاز كان بفضل الله أولاً ثم بفضل المدرسات اللواتي بذلن أقصى ما لديهن من أجل الوصول لهذه اللحظة التي حصدن فيها النجاح والتفوق.



تهنئة الناجحين

وكان المجلس التشريعي هنا شعبنا الفلسطيني والناجحين في الثانوية العامة وعائلاتهم بمناسبة صدور نتائج الثانوية العامة لهذا العام. وأكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن إعلان نتائج الثانوية العامة بشكل مشترك وموحد بين غزة والضفة دليل على أهمية وضرورة الوحدة في حياة شعبنا وأن ما يجمع هذا الشعب أكثر مما يفترقه. وشكر بحر وزارة التربية والتعليم وطواقمها التعليمية والإدارية والفنية التي أشرفت على امتحان الثانوية العامة، مثنياً دورهم الكبير في إنجاح العملية التعليمية لهذا العام.

كما شكر بحر دور وزارة الداخلية والأمن الوطني في توفير كل أشكال الحماية لإنجاح مسيرة امتحانات الثانوية العامة.

وأوضح بحر أن صدور النتائج ونجاح مسيرة الامتحانات تشكل دليلاً على تحدي أبناء شعبنا للاحتلال رغم كل الظروف التي مر بها طلبة القطاع من حصار وعدوان على قطاع غزة، لافتاً

زيارة متفوقي شمال غزة

كما زار الوفد المتفوقات بالثانوية العامة في محافظة شمال غزة. ورافق بحر في جولته كلا من النواب عبد الرحمن الجمل وهدى نعيم، ومسؤولي مديرية التربية والتعليم في المحافظة. وشملت الجولة أربعة طالبات متفوقات حصلن على أعلى الدرجات على مستوى محافظات الوطن.

بدورهم اعتبر المتفوقون زيارة المجلس التشريعي لهم محفزاً كبيراً على مواصلة مسيرة النجاح والتقدم وتحقيق الانجازات العلمية، معربين عن أملهم بالالتحاق بالحياة الجامعية سريعاً، ومؤكدين على رغبتهم بدراسة الطب واللغة الانجليزية فيما أعرب بعضهم عن عزمه دراسة العلوم الشرعية. وأشاد بحر بطلبة فلسطين وإنجازاتهم التي

زيارة متفوقي غزة

إلى ذلك زار وفد برلماني رفيع برئاسة د. أحمد بحر المتفوقين بالثانوية العامة في مدينة غزة. ورافق بحر في جولته كلا من النواب فرج الغول وهدى نعيم، ومدير مديرية التعليم في غرب غزة محمود مطر وبعض المسؤولين بالمديرية. أبناء شعبنا.



وأشاد بحر بإنجازات الطالبات المتفوقات رغم الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع غزة منذ

أبهرت العالم وفاقست التصورات رغم الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع غزة منذ سنوات ورغم



وشملت الجولة إحدى عشر طالبا وطالبة من المتفوقين الذين حصلوا على أعلى الدرجات على مستوى محافظات الوطن.

إلى أن ذلك يعد تحدياً كبيراً للاحتلال خاصة أن الحرب الآن هي حرب عقول وحرب علم وأن الاحتلال الصهيوني يحاول بكل الطرق تجهيل

انوية العامة في كافة محافظات القطاع

ومعلمين على جهودهم في الارتقاء بالمسيرة التعليمية وتطويرها. من جانبهم، شكر ذوي الطلبة المتفوقين د. بحر والوفد المرافق له على لفتتهم الكريمة ممثلة بالزيارة وتقديم التهنئة لهم ولأبنائهم الطلاب المتفوقين. وأكدوا أن هذا الانجاز ما كان ليتم لولا رعاية الله وتوفيقه لهم ولأبنائهم ثم الداعم الدائم الذي تلقوه من وزارة التعليم والمسؤولون بغزة.

الهزيمة. وأضاف بحر أن التفوق والمتفوقين يبرقون ببرقية تحد للاحتلال ويعلنون بأن العلم هو الطريق لرفعة الأمم ونهضة الشعوب، مؤكداً على الدور الذي قام به الأهالي من أجل تفوق أبنائهم الطلبة. وتوجه بحر بالشكر لأولياء أمور الطلبة المتفوقين على دعمهم ورعايتهم لأبنائهم حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه من تفوق وإبداع، كما شكر مديريات التعليم إدارة وأقسام ومدارس

ورفع لحصولهم على أعلى الدرجات والمراكز على مستوى الوطن ومحافظات غزة. جاء ذلك خلال زيارة قام بها د. بحر لمنازل الطلبة المتفوقين بالمحافظات المذكورة، رافقه خلالها كل من النواب د. سالم سلامة وهدى نعيم وعبد الرحمن الجمل ومسؤولي مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.

سنوات ورغم المعوقات التي اعترضت طريق الطالبات. وأضاف بحر بأن الطالبات المتفوقات عبرن عن أصالة الشعب الفلسطيني من خلال التفوق والاجتهاد بالدراسة على مدار العام الدراسي والحصول على معدلات مرتفعة جداً. من جانبهم تقدم ذوي الطالبات بالشكر للوفد



وتحدث بحر عن تميز أوائل الطلبة وتفوقهم وحصولهم على أعلى الدرجات برغم الحصار الجائر وانقطاع التيار الكهربائي، مشيراً إلى أنهم أثبتوا للعالم أن الفلسطينيين أصحاب عزيمة وإصرار وتحد على تخطي كافة العقبات والصعوبات التي واجهتهم خلال فترة الدراسة.

على الزيارة، مرجعين نجاحهم وتفوقهم إلى الجهود المتواصلة التي بذلتها مدرساتهن على مدار العام.

جولة الوسطى والجنوب

إلى ذلك قدم د. أحمد بحر على رأس وفد



وأوضح بحر أن الطلبة أثبتوا للعالم بأنه ليس هناك مستحيل لديهم وأن شعبنا لا يعرف

برلماني التهنئة للطلاب المتفوقين في امتحانات الثانوية العامة بمحافظة الوسطى وخان يونس



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

مرحلة جديدة

تتواطأ كل المعطيات والتفديرات على كشف حقيقة التعاون الأمني الواسع بين الأجهزة الأمنية المصرية ونظيرتها الإسرائيلية عقب العملية العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في شبه جزيرة سيناء. ففي الماضي، وإبان حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، بلغ التعاون الأمني بين الطرفين مستويات هائلة، واستمر أدراجه زمن حكم المجلس العسكري عقب الثورة، إلا أنه شهد نوعاً من التوتر والإرباك بعد تولي الرئيس محمد مرسي مقاليد الرئاسة، وخصوصاً في ظل المواقف الجريئة التي اتخذها مرسي بشأن العلاقة مع سيناء وأهلها من جهة، والعلاقة مع قطاع غزة من جهة أخرى.

ومع الانقلاب العسكري الأخير، وصعود العسكر، تنفست إسرائيل الصعداء، واستعادت العلاقات الأمنية بين الطرفين ألقها الطبيعي، وبدأ أن مرحلة جديدة في طور التشكل في مضمار العلاقة الأمنية بينهما، يُغذيها إلحاح إسرائيلي عارم يحاول جهده استثمار معطيات وتداعيات الانقلاب ضد حكم مرسي والإخوان المسلمين لجهة فرض واقع أمني في سيناء حسب التفصيل والمقاسات الإسرائيلية.

ولا ريب أن سماح الجيش المصري والأجهزة الأمنية المصرية للأجهزة الأمنية الإسرائيلية بتنفيذ عملية اغتيال عسكرية حساسة في قلب سيناء، يعبر تماماً عن الروح المصرية الرسمية الجديدة في ممارسة مزيج من الانفتاح الأمني على إسرائيل، ويرسم أبرز ملامح المرحلة المقبلة التي تتأسس على مزيد من التغول والعدوان الإسرائيلي على الأرض المصرية العريضة.

ولعل من البديهي شعور الجانب المصري بالحرَج جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم برسم الموافقة المصرية الرسمية المفضوحة، وسيادة أمارات التضارب والارتباك الروايات الرسمية المتعاقبة الصادرة عن الناطقين العسكريين والمصادر الأمنية المصرية، إذ يصعب على المصريين هضم وتجرع فكرة الاستباحة الإسرائيلية لسيناء، ومنح جيشهم الذي طالما تغنوا بوطنيته وعظمته- الضوء الأخضر وحرية العمل والانطلاق للأذرع الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية كي تعبث في رقعة هامة من الأرض المصرية، وتفسد فيها كما تشاء وكيفما تشاء دون حسيب أو رقيب.

ومن هنا يُشرع لنا توقع مستويات قياسية في إطار التعاون الأمني بين الجانبين: المصري والإسرائيلي على المديين: القريب والمتوسط، وهو ما يعني جهداً غير مسبوق بشأن تبادل المعلومات بين الطرفين من جهة، وجهداً أمنياً وعسكرياً مشتركاً على المستوى الميداني في إطار ملاحقة ومحاربة الجماعات الجهادية التي تطلق صواريخها على جنوب الدولة العبرية، ولا تخفي نواياها وخططها لمهاجمتها والمساس بها من جهة أخرى.

ومن شأن ذلك أن يحقق لإسرائيل فائدتين خطيرتين، بحيث تتمكن إسرائيل في الأولى من تحقيق رؤاها وإنفاذ مشروعاتها الأمنية ضد أعدائها في سيناء، وتثخن فيهم كما تشاء على بساط من الدعم والأريحية المصرية الرسمية، فيما تدفع في الثانية الجيش المصري إلى محرقة ميدانية وسياسية وشعبية سوف تكلفه الكثير، وتعيدده القهقري، وتبطل قوته الأساسية التي تشكل، على المستوى الميداني، ذخراً استراتيجياً ليس للمصريين فحسب، بل للأمم جمعاء.

استغرب تواصل حملة التحريض ضد غزة ومقاومتها

د. بحريدين المجزرة بحق

المعتصمين السلميين في ميداني رابعة العدوية والنهضة



دان الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي المجزرة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية المصرية ضد المعتصمين المسالمين في ميداني رابعة العدوية والنهضة، والتي أسفرت عن استشهاد المئات وجرح الآلاف.

والإسلامية في مواجهة المشروع الصهيوني وممارساته العدوانية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

قبل فوات الأوان

ودعا بحر كل العقلاء في مصر إلى دق ناقوس الخطر قبل فوات الأوان واحترام الشرعية الدستورية والشعبية وتجريم الاعتداء على المعتصمين المسالمين وإلغاء كل الإجراءات الاستثنائية والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الرئيس المنتخب د. محمد مرسي، والشروع في عملية مصالحة وطنية شاملة بما يفوت الفرصة على كل العابثين والمتربصين بأمن مصر واستقرارها وريادتها القومية، وبما يجنب الشعب المصري الشقيق ويلات حرب أهلية مجنونة يحاول البعض تفجيرها خدمة لأجندات خاصة ومصالح مشبوهة بعيداً عن متطلبات الأمن القومي المصري والمصالح العليا للشعب المصري.

وأكد بحر أن قطاع غزة والمقاومة على وجه الخصوص هما جزء أصيل ولا يتجزأ من حركة التحرر الوطني الفلسطيني موضحاً أن شعبنا يحصر جهاده وكفاحه ومقاومته داخل الأرض الفلسطينية فقط، داعياً إلى عدم زج قطاع غزة في الشأن المصري الداخلي.

وأمن مصر خط أحمر وأشار بحر إلى أن حرص غزة على أمن واستقرار مصر يشكل خطراً أحمر غير قابل للتجاوز أو المساس، لافتاً إلى أن إقحام قطاع غزة في الأحداث الدائرة على الأرض المصرية العريضة يقف من ورائه جهات سياسية واستخباراتية مصرية وإقليمية ودولية تستهدف ضرب مشروع المقاومة والمشروع الإسلامي في المنطقة بشكل عام.

المقاومة.. رأس حربة الأمة

وأكد بحر أن قطاع غزة ومقاومته تشكّلان رأس حربة شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية

وصفة للحرب الأهلية

واعتبر بحر في بيان صحفي أمس أن الأوضاع الداخلية في مصر تنجرِف إلى درجة عالية من الخطورة وتؤول تدريجياً إلى وصفة للحرب الأهلية المدمرة.

وشدد على أن دماء الشعب المصري سوف تظل لعنة تلاحق كل المجترئين عليها والمتآمرين على إراقتها بدم بارد ثمناً لمخططات انقلابية حاكمة برسم إقليمي ودولي مفضوح.

حملة التحريض.. مؤشر مستقبلي

إلى ذلك، أبدى بحر استغرابه من تواصل حملة التشويه والتحريض ضد قطاع غزة ومقاومته الباسلة في العديد من وسائل الإعلام المصرية، عاداً ذلك مؤشراً بالغ الخطورة حول ملامح المرحلة المقبلة وطبيعة المخطط الأسود الذين يتم تنفيذ حلقاته ضد قطاع غزة وأهله ومقاومته الباسلة.

لا تدخل في الشأن المصري

خريشة: سلطة فتح أدخلت نفسها في نفق مظلم حين عادت للمفاوضات

وعدم التنازل عنها، لافتاً إلى أن السلطة قدّمت تنازلات كبيرة للدخول بتلك المفاوضات. وفي ختام تصريحه وصف خريشة المفاوضات برمتها بـ «الفاشلة»، و أن السلطة لم تتعلم بعد من تجارب المفاوضات الفاشلة السابقة والتي استمرت على مدار عقدين من الزمن ويزيد، وهي الآن تصر على الدخول بها من جديد، مؤكداً على أنها لن تجني منها سوى الوهم والسراب، وأكد خريشة أن السلطة تذهب للمفاوضات دون غطاء شعبي ولا فصائلي.

التفريط بالحقوق والثوابت الوطنية. وكشف خريشة أن سلطة فتح وافقت على المفاوضات إثر تلقّيها بعض الوعودات الشفهية وليست المكتوبة من الطرف الأمريكي بتحقيق بعض التقدم فيها وخاصة على الصعيد الاقتصادي، مؤكداً أن الجولات المقبلة من المفاوضات ستكون كغيرها من اللقاءات الفاشلة. وأشار خريشة إلى أن موقف سلطة فتح ضعيف جداً، وأنها لن تدخل المفاوضات من منطلق القوة عبر تمسكها بالحقوق الفلسطينية والثوابت

أكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني «الدكتور حسن خريشة» أن سلطة فتح برئاسة محمود عباس أدخلت نفسها في نفق مظلم حين وافقت على العودة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي.

وأضاف خريشة أن سلطة فتح استجابت للضغوطات والابتزازات الخارجية، ووافقت على الدخول بجولة مفاوضات جديدة، وهي تعلم تماماً أنها لن تجني منها شيئاً وأن نتيجة المفاوضات هي صفر لا أكثر، علاوة على



النائب د. مروان أبو راس يناقش مع نائب رئيس الوزراء قضايا تخص جمهور المواطنين



د. عزيز دويك يكرم الطالبة المتفوقة سكيانة تلاحمة من الخليل والتي حصلت على معدل ٩٩,٤